Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التعبير، ولكننا لا يمكن أن نتجاهل الحقيقة والواقع فى دلالة أحوال الإعراب على معانيها.

وهذه النصوص اللغوية كلها تطرد فيها تلك القواعد وتنسجم كل مرفوع فيها، فهو فى موقع الإسناد أصلا أو تبعية، وكل مخفوض فهو فى موقع الإضافة أو المفعولية غير المباشرة وهكذا. أما قول المؤلف إنه لا فرق بين قولنا «جاءنى بائع السمك» وقولنا «جاءنى من باع السمك»، فقول مردود لأن المعنى مختلف وعلاقة اللفظ بما يجاوره فى التركيب مختلفة، وهذا الاختلاف واضح لا يفتقر إلى بيان أو تفصيل.

ثم إن المؤلف قد أقر بوجود الإعراب دليلا على معانى الألفاظ ومواقعها من الكلام فى لغات أخرى كاللاتينية. وإذن فالإعراب ظاهرة لغوية لا تختص بها العربية، ولا تنفرد بها دون سائر اللغات. وكل ما بين العربية وبين غيرها من الاختلاف فى الإعراب.

إنه فى اللاتينية مثلا يكون اللاحق ENDINGS تنتهى بها الأسماء، وهو فى العربية يكون كذلك فى طائفة من الأسماء والأفعال، ويكون فى الأكثر بحركات على أواخر الكلم.

وإذا كانت ظاهرة الإعراب فى هذه اللغات علماً على المعانى ودليلا على مواقع الألفاظ من الكلام، فهى كذلك فى العربية بلا شك، وقد يفهم من كلام الدكتور إبراهيم أنيس أن قواعد الإعراب هى فى الأكثر من وضع النحاة، وأن هذه القواعد لا تطرد فى نصوص اللغة وهو يستند فى ذلك على روايات من الشعر، ومن القراءات سكّن فيها المتحرك أو جزم فيها الفعل فى غير موضع الجزم نحو :

اليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

ونحو قراءة من قرأ فى قوله تعالى ﴿ أنُلزمكموها وأنتم لها كارهون ﴾ بتسكين الميم الأولى وهذا كله لا ينهض دليلا على ما يذهب إليه. وإنما هو